International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (2), No. (10) October 2023 الإصدار (2)، العدد (10)

الفرق بين معاني مترادف القرآن الكريم، بين المانعين والغالين

عبد المحسن زبن متعب المطيري

باحث دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الزهراء، تركيا

q8azm1@gmail.com

مجاهد مصطفى بهجت

أستاذ، جامعة برليس الإسلامية، ماليزيا(KUIPs)

ملخص البحث:

تكمن أهمية الموضوع في طرق باب قل من طرقه ومحاولة فتح مغاليقه وبيان أصوله، وخطورة الدخول في هذا الباب بغير علم، وفي بعضه افتراء على كتاب الله يحتاج إلى ردود؛ وستكون أهداف البحث في توضيح الأسس والقواعد الضابطة لهذا العلم، والتفريق بين المقبول والمردود في هذا الباب وبيان أسبابها، والرد على من فتح هذا الباب على مصراعيه، وتكمن مشكلة البحث في الفروق الحقيقية والمؤثرة بين مترادف القرآن الكريم، وتفصيل المشكلة بأسئلة البحث الآتية: ما مفهوم المترادف وهل له وجود في اللغة وفي القرآن؟ وإذا وجد فهل يلزم من الترادف التطابق التام في المعنى؟ وإذا كان لا يعني التطابق التام فكيف تضبط الفروق اللغوية في معاني المترادف؟، وقد جاءت أهم النتائج في بيان أن الترادف من الظواهر اللغوية ذات الأهمية العالية والبلاغة السامقة في اللغة العربية، والترادف لا يعني التطابق بكل حال، وهو دليل على ثراء اللغة واتساع مفرداتها وتنوع كلماتها، والترادف دليل على دقة اللغة العربية في التعبير عن المعاني؛ حيث يزيد المعنى – في غالبها- على معنى الكلمات الأخرى، والأصل في الكلمات عدم الترادف لاسيما في القرآن الكريم، وهو واقع في القرآن الكريم كما هو في اللغة، ولا يصار إلى التفريق بين معاني المترادفات إلا بتتبع كامل وقول سابق؛ ويغلب الضعف على ما انفرد به بعض المعاصرين في التفريق بين معاني المترادفات القرآنية.

الكلمات المفتاحية: معاني مترادفات، القرآن الكريم، دراسات قرآنية.

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

IJSR

Vol. (2), No. (10) October 2023 الإصدار (2)، العدد (10)

The Difference in the Synonymous Meanings of the Holy Quran Between the Inhibitors and the Gallant

Abdulmuhsen Z. M. Almutairi
Professor, Faculty of Arabic Language, Al-Zahra University, Turkey
q8azm1@gmail.com

Mujahid Mustafa Bahjat
Professor, Islamic University of Perlis, Malaysia (KUIPs)

Research Summary:

The importance of the topic lies in knocking on the door of a few of its ways and trying to open its closures and explain its origins, and the danger of entering this door without knowledge, and in some of it is a fabrication against the Book of God that needs responses; The objectives of the research will be to clarify the foundations and rules governing this science, to differentiate between acceptable and rejected in this section and to explain their reasons, and to respond to those who opened this door wide. Synonymous and does it exist in the language and in the Qur'an? And if there is, is it necessary for synonyms to fully match the meaning? And if it does not mean a complete match, then how do you control the linguistic differences in the meanings of synonyms? The most important results came in a statement that synonymy is one of the linguistic phenomena of high importance and lofty rhetoric in the Arabic language. Where the meaning - in most cases - exceeds the meaning of other words, and the origin of words is that they are not synonymous, especially in the Holy Qur'an. Weakness prevails over what some contemporaries alone used in differentiating between the meanings of Quranic synonyms.

Keywords: Synonymous Meanings, Holy Quran, Quranic Studies.

1- المقدمة:

الحمد لله الذي منّ علينا بتنزيل كتابه وأمرنا بتدبر آياته وتذكر آلائه، والصلاة والسلام على خير رسله وأنبيائه، وعلى آله وأصحابه وأوليائه، ومن اقتفى أثرهم واتبع هداهم إلى يوم لقائه.

أما بعد:

فإن القرآن كتاب مجيد، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من عزيز حميد.

نزل القرآن بلسان عربي مبين كما قال تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: 2]، ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: 103]، ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [طه: 113].

فهذه الآيات وغيرها تؤكد بكثافة عربية القرآن الكريم وجريانه على سنن العرب في كلماته ومعانيه وأساليبه.

ومن هنا فكل ما يخرج عن سنن لغة العرب في أساليبها ومعانيها فهو خروج عن الأصل يفتقر إلى دليل ظاهر وقرائن قوية واستقراء تام وتتبع كامل.

وقد لاحظت في الآونة الأخيرة توسعا في محاولة التفريق بين المترادفات القرآنية؛ قد يكون لبعضها حظ من النظر، ولكن أغلبها - للأسف - قد أبعدت النجعة، وشرقت وغربت ولم تصب كبد الحقيقة، وفي بعضها تكلفات ظاهرة، بل قد تصل إلى ادعاءات باطلة؛ القرآن منها براء.

وقد يكون الحامل على ذلك حب إظهار إعجاز القرآن وجميل بيانه؛ ولكن حسن القصد لا يبرر خطأ الفعل، والأمور تُأتى من أبوابها، "وكم من مريد للخير لم يصبه"[1].

ومن هنا أردت في هذا البحث تأصيل هذا الأمر، وتقعيد القواعد الضابطة لعلم الترادف القرآني، حتى لا يدخل فيه كل من ليس متخصصا، وجاوز حد الاعتدال إلى الإجحاف والبعد عن الإنصاف.

وأسميته (الفرق في معاني مترادف القرآن الكريم، بين المانعين والغالين).

وأسباب اختيار هذا الموضوع:

1. ضبط هذا الباب في الترادف لكثرة فروعه وتفصيلاته.
2. حاجة هذه المسألة إلى بحث خاص لدقتها وعمقها.

(1) أخرجه الدارمي عن ابن مسعود ﷺ موقوفا (رقم: 210) والدارقطني في معجمه الكبير (8636) وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم: 2005).

3. ورود أسئلة كثيرة حول محاولات البعض في التفريق بين المترادفات؛ فكان هذا البحث لتوضيح المقبول من المرفوض منها بتأصيل شرعي.

وتظهر أهمية الموضوع فيما يأتي:

1. القيام بواجب الدفاع عن القرآن الكريم عموما، وفي هذا الباب خاصة.
2. طرق باب قل من طرقه ومحاولة فتح مغاليقه وبيان أصوله.
3. خطورة الدخول في هذا الباب بغير علم، وفي بعضه افتراء على كتاب الله؛ فكان لزاما على طلبة العلم وأهله تمييز الحق من الباطل في هذا الباب.

ولذلك فستكون أهداف البحث هي:

1. توضيح الأسس والقواعد الضابطة لهذا العلم.
2. التفريق بين المقبول والمردود في هذا الباب وبيان أسبابها.
3. الرد على من فتح هذا الباب على مصراعيه.

وتكمن مشكلة البحث في هذه النقطة المحورية:

هل هناك فروق حقيقية ومؤثرة بين مترادف القرآن الكريم؟

ويمكن تفصيل هذه المشكلة بأسئلة البحث الآتية:

1. ما مفهوم المترادف وهل له وجود في اللغة وفي القرآن؟
2. وإذا وجد فهل يلزم من الترادف التطابق التام في المعنى؟
3. وإذا كان لا يعني التطابق التام فكيف تضبط الفروق اللغوية في معاني المترادف؟

وأما الدراسات السابقة في هذا الباب فهذه أهمها:

1. موسوعة الكلمة وأخواتها[1]، فصّل فيها المؤلف بذكر كل كلمة ومرادفاتها من الكلمات القرآنية الأخرى، ولكنه لم يتعرض لأصل مسألة الترادف، ووجوده في اللغة وفي القرآن وغير ذلك من المسائل التأصيلية التفصيلية .
2. كتاب الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق للدكتور محمد نور الدين المنجد[2].

(1) للدكتور أحمد الكبيسي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 2017م.
(2) من منشورات دار الفكر المعاصر، بيروت، ط 1، 1997م.

3. أسرار الترادف في القرآن الكريم، د علي اليمني دردير[1].

وهذه الكتب تتحدث عن الجانب التأصيلي للترادف وبعض الأمثلة، ولكن لم تتعرض لنقد المحاولات العصرية في التفريق بين المترادفات.

ويمكن تلخيص ما يضيفه البحث في النقاط التالية:

1. تحرير مسألة المترادف في اللغة العربية.
2. تحرير وجود المترادف في القرآن الكريم.
3. وضع الضوابط في فهم المترادف في القرآن.
4. الرد على من ادعى فروقا بين بعض المترادفات بما لا يدل عليه الدليل.

وحدود البحث في النقاط التالية:

1. البحث مختص بالترادف في مفهومه اللغوي.
2. يختص البحث في القرآن الكريم دون السنة.
3. من حدود البحث جمع مقالات المعاصرين في التفريق بين المترادف في القرآن.
4. يختص البحث في الجانب التأصيلي دون الاستقصاء لكل النماذج الخاطئة في الترادف.

وقد اقتضت طبيعة المشروع أن تكون خطة البحث على النحو الآتي:

المقدمة

التمهيد، وفيه عدة فروع:

الأول: مفهوم الترادف لغة واصطلاحا

الثاني: المصطلحات القريبة

المبحث الأول: الترادف في اللغة:

الفرع الأول: هل الترادف واقع في اللغة

الفرع الثاني: هل يلزم من الترادف التطابق

المبحث الثاني: الترادف في القرآن الكريم:

الفرع الأول: هل للقرآن تفريق خاص بين المترادفات

الفرع الثاني: القواعد الضابطة للتفريق بين المترادفات

المبحث الثالث: التفريق بين المترادفات المقبولة والمردودة

(1) ط دار ابن الحنظل، 1405هـ.

الفرع الأول: نماذج مقبولة في التفريق بين المترادفات
الفرع الثاني: نماذج مردودة في التفريق بين المترادفات
الخاتمة

وقد جاء المنهج المتبع في هذا البحث على النحو الآتي:

1. اتبعت في البحث المنهج الاستقرائي؛ وذلك بتتبع أنواع الترادف في القرآن، واستقراء ما كان فيه تكلفات ظاهرة من المعاصرين.
2. ثم حرصت على الجانب التأصيلي وحصر القواعد الضابطة لهذا الباب؛ حتى تصلح للأمثلة المذكورة في البحث وما لم يذكر فيه.
3. ومنهجي في النقل هو: ذكر الآية القرآن الكريم بالإحالة على موضعها في المصحف بعده مباشرة بذكر اسم السورة ورقم الآية، وأما الأحاديث فإذا كان في الصحيحين اكتفيت في التخريج بالإحالة عليهما بذكر الكتاب والباب ورقم الحديث، وأما النقل عن العلماء فإني أضع المنقول بين معكوفتين صغيرتين ("...")، ثم الإحالة تكون في نهاية المقطع، وإذا كان النقل بالمعنى فإني أحيل في نهاية المقطع مصدرا الكلام بكلمة (انظر:..).

وقد واجهت بعض الصعوبات في البحث منها:

1. اتساع دائرة العناية وكثرة الرسائل المنتشرة بين المسلمين حول الفروق بين المترادفات القرآنية بلا تمحيص، مما يستدعي الحصر والتتبع.
2. تشوف الناس لهذا النوع من الفروق، وظنهم أنها من إعجاز القرآن اللغوي، وعدم وجود تحرير في هذا الباب، مما يثقل على الباحث التبعة.
3. عدم وجود بحث علمي خاص في هذا الموضوع للتفريق بين المقبول والمردود من المترادفات القرآنية.

وقد جهدت في جمع مادة البحث وترتيبها وصياغتها؛

واللهَ أسأل التيسير والتوفيق والسداد.

2- التمهيد:

وفيه عدة فروع:

2-1 الفرع الأول: مفهوم الترادف لغة واصطلاحا:

أولا: لغة:

"(ردف) الراء والدال والفاء أصل واحد مطرد، يدل على اتباع الشيء. فالترادف: التتابع. والرديف: الذي يرادفك. وسميت العجيزة ردفا من ذلك. ويقال: نزل بهم أمر فردف لهم أعظم منه، أي تبع الأول ما كان أعظم منه. والرداف: موضع مركب الردف"[1]. وجاء في القرآن بهذا المعنى قوله تعالى ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال:9]، وقوله تعالى ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل: 72].

فالترادف التتابع، وسمي هذا العلم بالترادف أو المترادف لأن الألفاظ تتابع للدلالة على معنى معين.

ثانيا: اصطلاحا:

"المترادف: هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد: نحو: السيف، والمُهَنَّد، والحسام"[2].

وقيل: "هو توارد لفظين مفردين أو ألفاظ في الدلالة على الانفراد بحسب أصل الوضع على معنى واحد من جهة واحدة"[3].

وقال الجرجاني (ت: 816هـ) رحمه الله: "المترادف: ما كان معناه واحدا وأسماؤه كثيرة، وهو ضد المشترك، أخذا من الترادف الذي هو ركوب أحد خلف آخر، كأن المعنى مركوب، واللفظان راكبان عليه، كالليث والأسد"[4].

وبناء على ذلك يمكن أن نعرف المترادف القرآني بأنه: **ما اختلف لفظه واتحد معناه من كلمات القرآن الكريم.**

(1) معجم مقاييس اللغة (503/2).
(2) البلغة الى أصول اللغة (ص: 35).
(3) في فقه اللغة العربية، للدكتور التركستاني، (ص: 577).
(4) المرجع السابق (ص: 577).

2-2 الفرع الثاني: المصطلحات القريبة:

المترادف والترادف جاءت بعض المصطلحات قريبة من معناها، ومن ذلك:

التتابع[1]، الألفاظ المقاربة، التوارد[2].

التواطئ: "المتواطئ: هو الكلي الذي استوت أفراده في معناه. كالإنسان، والرجل، والمرأة، فإن حقيقة الإنسانية والذكورة والأنوثة مستويةٌ في جميع الأفراد، وإنما التفاضل بينها بأمورٍ أُخَرَ زائدةٍ على مطلق الماهية"[3].

المشترك: "اللفظ المشترك هو اللفظ الموضوع لحقيقتين مختلفتين أو أكثر وضعا أولا من حيث هما"[4].

والمشترك والتواطئ ضد الترادف، فالترادف تتابع الألفاظ على معنى واحد، بينما المشترك دلالة اللفظ الواحد على عدة معان.

3- المبحث الأول: الترادف في اللغة:

في هذا المبحث تأصيل للجانب اللغوي في معنى الترادف، وقد جاء في فرعين:

3-1 الفرع الأول: وقوع الترادف في لغة العرب:

لعل من أقدم من أثبت الترادف في اللغة إمام العربية سيبويه (ت: 180هـ) رحمه الله؛ حيث قال في كتابه الكتاب: "هذا باب اللفظ للمعاني:

اعلم أنّ من كلامِهم اختلاف اللفظينِ لاختلاف المعنيينِ، **واختلافَ اللفظينِ والمعنى واحدٌ**، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين. وسترى ذلك إن شاء الله تعالى.

(1) انظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان الحميري (ت: 573هـ)، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط 1، 1420هـ.
(2) انظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، ليحيى العمراني (ت: 558هـ)، تحقيق سعود المخلف، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط 1، 1419هـ.
(3) آداب البحث والمناظرة، للشنقيطي، (ص: 21).
(4) المحصول في أصول الفقه، للزاري (1/ 261)، تحقيق طه العلواني، مؤسسة الرسالة، ط 3، 1418هـ.

فاختلافُ اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلسَ وذهبَ. واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ نحو: ذهبَ وانطلقَ. واتفاق اللفظين والمعنى مختلِف قولك: وجَدتُ عليه من المَوْجِدة، ووجَدت إذا أردت وِجدان الضّالَّة. وأشباه هذا كثيرٌ"[1].

وقال الإمام الرازي (ت: 606هـ) رحمه الله في كتابه المحصول: "الألفاظ المترادفة هي الألفاظ المفردة الدالة على مسمى واحد باعتبار واحد"[2].

ويقول الإمام الجرجاني (ت: 816هـ) في كتابه التعريفات: "الترادف: عبارة عن الاتحاد في المفهوم، وقيل: هو توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد"[3].

وقال أيضا: "المترادف: ما كان معناه واحدًا وأسماؤه كثيرة، وهو ضد المشترك، أخذًا من الترادف، الذي هو ركوب أحد خلف آخر؛ كأن المعنى مركوب واللفظين راكبان عليه، كالليث والأسد"[4].

وظاهرة الترادف في اللغة العربية واضحة المعالم، ولا يحتاج إثباتها إلى كثير بحث، ولذلك قال الآمدي (ت: 631هـ): "ذَهَبَ شُذُوذٌ مِنَ النَّاسِ إِلَى امْتِنَاعِ وُقُوعِ التَّرَادُفِ فِي اللُّغَةِ مَصِيرًا مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ عِنْدَ تَعَدُّدِ الْأَسْمَاءِ تَعَدُّدُ الْمُسَمَّيَاتِ وَاخْتِصَاصُ كُلِّ اسْمٍ بِمُسَمًّى غَيْرِ مُسَمَّى الْآخَرِ"[5].

وإنما الخلاف بين علماء اللغة هو في إثبات التطابق أو التقارب في المعنى، وهو ما سنتحدث عنه في المباحث القادمة.

2-3 الفرع الثاني: التطابق في الترادف:

هذه المسألة مما حصل فيها الخلاف بين أهل العلم؛ وإن كنت أميل إلى أنه أقرب إلى الخلاف اللفظي؛ وذلك أن ظاهرة الترادف موجودة في اللغة العربية بجلاء، فـ"مذهب الجمهور أن الترادف واقع، وجوازه ووقوعه في لغتين، معلوم بالضرورة، والأغلب وقوعه في العربية، للاستقراء"[6].

وقال ابن تيمية رحمه الله (ت: 728هـ): "وذلك أنه كما أن اللفظ قد يتحد ويتعدد معناه فقد يتعدد ويتحد معناه كالألفاظ المترادفة؛ وإن كان من الناس من ينكر الترادف المحض فالمقصود أنه قد يكون اللفظان متفقين في الدلالة على معنى ويمتاز أحدهما بزيادة، كما إذا قيل في السيف: إنه سيف وصارم

(1) الكتاب لسيبويه (4/ 24)، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1408هـ.
(2) المحصول (1/ 253).
(3) التعريفات للجرجاني (ص: 56)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1403هـ.
(4) التعريفات للجرجاني (ص: 199).
(5) الإحكام في أصول الأحكام - الآمدي (1/ 23).
(6) الفائق في أصول الفقه لصفي الدين الهندي[ت: 715هـ] (1/ 66)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1426هـ.

ومهند؛ فلفظ السيف يدل عليه مجردا، ولفظ الصارم في الأصل يدل على صفة الصرم عليه، والمهند يدل على النسبة إلى الهند"[1].

والترادف له أسباب، وبحسب اختلاف الأسباب يكون وجه التطابق أو التقارب.

فمن أسباب الترادف تواضع قبيلة على تسمية أمر ما باسم، وتسميه القبيلة الأخرى باسم آخر، ثم ينتشر الاسمان وهما متطابقان في المقصود.

مثال ذلك: جاء في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (كانت امرأتان معهما ابناهما، جاء الذئب فذهب بابن إحداهما، فقالت لصاحبتها: إنما ذهب بابنك، وقالت الأخرى: إنما ذهب بابنك، فتحاكمتا إلى داود عليه السلام فقضى به للكبرى، فخرجتا على سليمان بن داود عليهما السلام فأخبرتاه، فقال: ائتوني بالسكين أشقه بينهما، فقالت الصغرى: لا تفعل يرحمك الله هو ابنها، فقضى به للصغرى). قال أبو هريرة: والله إن سمعت بالسكين قط إلا يومئذ، وما كنا نقول إلا المدية[2].

وأبو هريرة رضي الله عنه جاء من اليمن، فتواطأ قومه على تسمية هذه الآلة بـ"المدية"؛ بينما سمتها قريش "سكينا"، ومثل هذا الترادف يكون متطابقا.

بينما الترادف في كلمات أخرى لاسيما في باب المعاني قد يكون الفرق فيها ظاهرا أو محتملا؛ مثل ما جاء في الحديث المرفوع عَنْ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْبَطْحَاءِ، فَمَرَّتْ سَحَابَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَتَدْرُونَ مَا هَذَا؟" قَالَ: قُلْنَا: السَّحَابُ، قَالَ: "وَالْمُزْنُ" قُلْنَا: وَالْمُزْنُ، قَالَ: "وَالْعَنَانُ"، قَالَ: فَسَكَتْنَا..)[3].

وهذا يدل على أن الترادف قديم في تداوله بين الصحابة، ويدل على أحد أسباب الترادف وهو اختلاف لهجات العرب في التعبير عن المعنى بألفاظ مختلفة.

و"الترادف نقل من الواضع الواحد؛ لأن العادة جارية أن الإنسان إذا سمى شيئا، وجعل له ما يعرفه عند التخاطب لا يسميه مرة أخرى إلا مثله للتسهيل لمن يعسر عليه النطق بالراء، فيقول: القمح، ولا يقول: البر، ورعاية السجع نحو ركبت البَر، واشتريت البُر، وهو جناس.."[4].

(1) مجموع الفتاوى لابن تيمية (20/ 423).
(2) أخرجه البخاري في كتاب الفرائض، باب إذا ادعت المرأة ابنا، (رقم: 6387).
(3) أخرجه الإمام أحمد في المسند (1770).
(4) نفائس الوصول في شرح المحصول، للقرافي (2/ 703).

وقد يكون سبب الترادف اختلاف النظر في بعض صفاته؛ مثل أسماء السيف - التي تقدمت- ، فاسم البتار لقطعه، والمهند لمكان صنعه، وهكذا، ومثل أسماء الأسد ونحوها.

وقد ذكر الآمدي رحمه الله أدلة المنكرين للترادف من أربعة أوجه:

الأول: أنه يلزم من اتحاد المسمى تعطيل فائدة أحد اللفظين لحصولها باللفظ الآخر.

الثاني: أنه لو قيل باتحاد المسمى فهو نادر بالنسبة إلى المسمى المتعدد بتعدد الأسماء، وغلبة استعمال الأسماء بإزاء المسميات المتعددة تدل على أنه أقرب إلى تحصيل مقصود أهل الوضع من وضعهم. فاستعمال الألفاظ المتعددة فيما هو على خلاف الغالب خلاف الأصل.

الثالث: أن المؤونة في حفظ الاسم الواحد أخف من حفظ الاسمين، والأصل إنما هو التزام أعظم المشتقين لتحصيل أعظم الفائدتين.

الرابع: أنه إذا اتحد الاسم دعت حاجة الكل إلى معرفته مع خفة المؤونة في حفظه فعمت فائدة التخاطب به، ولا كذلك إذا تعددت الأسماء فإن كل واحد على أمرين: بين أن يحفظ مجموع الأسماء، أو البعض منها، والأول شاق جدا وقلما يتفق ذلك، والثاني فيلزم منه الإخلال بفائدة التخاطب لجواز اختصاص كل واحد بمعرفة اسم لا يعرفه الآخر.

وجوابه أن يقال: لا سبيل إلى إنكار الجواز العقلي، فإنه لا يمتنع عقلا أن يضع واحد لفظين على مسمى واحد ثم يتفق الكل عليه، أو أن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين على مسمى وتضع الأخرى له اسما آخر من غير شعور كل قبيلة بوضع الأخرى، ثم يشيع الوضعان بعد بذلك، كيف وذلك جائز بل واقع بالنظر إلى لغتين ضرورة فكان جائزا بالنظر إلى قبيلتين.

قولهم في الوجه الأول "لا فائدة في أحد الاسمين" ليس كذلك، فإنه يلزم منه التوسعة في اللغة وتكثير الطرق المفيدة للمطلوب، فيكون أقرب إلى الوصول إليه حيث إنه لا يلزم من تعذر حصول أحد الطريقين تعذر الآخر، بخلاف ما إذا اتحد الطريق، وقد يتعلق به فوائد أخر في النظم والنثر بمساعدة أحد اللفظين في الحرف الروي ووزن البيت والجناس والمطابقة والخفة في النطق به، إلى غير ذلك من المقاصد المطلوبة لأرباب الأدب وأهل الفصاحة.

وما ذكروه في الوجه الثاني فغير مانع من وقوع الترادف، بدليل الأسماء المشتركة والمجازية.

وما ذكروه في الوجه الثالث، فإنما يلزم المحذور منه وهو زيادة مؤونة الحفظ، إن لو وظف على كل واحد حفظ جميع المترادفات وليس كذلك، بل هو مخير في حفظ الكل أو البعض مع ما فيه من الفائدة التي ذكرناها.

وعن الوجه الرابع، أنه ملغى بالترادف في لغتين، كيف وإنه يلزم من الإخلال بالترادف الإخلال بما ذكرناه من المقاصد أولا وهو محذور.

ثم الدليل على وقوع الترادف في اللغة، ما نقل عن العرب من قولهم "الصهلب والشوذب من أسماء الطويل، والبهتر والبحتر من أسماء القصير" إلى غير ذلك.

ولا دليل على امتناع ذلك حتى يتبع ما يقوله من يتعسف في هذا الباب في بيان اختلاف المدلولات، لكنه ربما خفي بعض الألفاظ المترادفة وظهر البعض، فيجعل الأشهر بيانا للأخفى وهو الحد اللفظي"[1].

ومما يدل على صحة ظاهرة الترادف "الوقوع"، وهو من أقوى الأدلة، فلو لم يوجد لما وقع؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ﴾ [الأنعام: 32]، ﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ﴾ [الرعد: 21]، ﴿تَدْعُو مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّى﴾ [المعارج: 17]، ﴿وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَئُوسٌ قَنُوطٌ﴾ [فصلت: 49]، ﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: 86]، ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: 3] وغير ذلك كثير.

ويؤكد ذلك أيضا الفوائد الكثيرة للترادف، ومنها:

1. الترادف يتيح للمتحدث التعبير عن مراده بدقة، لأنه يعبر عن المعنى من الزاوية التي يريد، أو من عدة زوايا لاستيعاب المعنى، تأمل قوله تعالى ﴿وَإِنْ تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التغابن: 14] كم فيها من جمال بلاغي وتكميل للمعاني.
2. مراعاة تفاوت المستمعين في الفهم؛ لصغر وكبر أو متخصصين وعوام، فيأتي بالمترادفات ليفهم الجميع، فيقول الخطيب – مثلا-: "يجب علينا الإذعان والاستسلام والانقياد والسمع والطاعة لرسول الله ﷺ". وهذا الأسلوب يؤكد المعنى من جهة، ويوزع الفهم على الشرائح من جهة أخرى.
3. تجنب التكرار، لكراهيته عند العرب، فيعيد المعاني ويؤكدها في أذهان السامعين من غير تكرار الألفاظ، تأمل قوله تعالى ﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَسْمَعُوا وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: 198]، كيف تجنب التكرار بذكر ثلاث كلمات لها نفس المعنى (تراهم – ينظرون – يبصرون)، ولو لم يكن هناك ترادف لجاءت على النحو الآتي: (وتراهم يرونك وهم لا يرون)، وشتان بين الصيغتين.
4. يتيح للكُتّاب في العربية المتبارين في حلبة سباق بيانِها أن يسعى كل منهم للتوسع في العربية؛ ليبدع في اختيار الكلمات وانتقاء الألفاظ بامتطاء متن الترادف[2].

(1) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (1/ 24).
(2) انظر: في فقه اللغة للتركستاني (ص: 600)، حيث ذكر هذه الأربعة بتفصيل.

5. "فائدته التوسعة، وتيسر النظم والنثر للرويّ أو الزنة، وتيسير التجنيس والمطابقة"[1].
6. الترادف هو مفتاح فهم غريبي القرآن الكريم والحديث النبوي، فلولا الترادف لعسر علينا فهم الكلمات الغريبة في القرآن والسنة.
7. الترادف هو الوسيلة الرئيسية لأصحاب معاجم اللغة العربية في توضيح الغريب وتبين معاني الكلمات العربية، ولولا الترادف لتوقفت المعاجم.
8. الترادف هو الوسيلة الوحيدة التي يقوم عليها علم الترجمة بين اللغات؛ فلا ترجمة بلا ترادف، وجاء في كتاب الفائق: "مذهب الجمهور أن الترادف واقع، وجوازه ووقوعه في لغتين معلوم بالضرورة"[2].

ويمكن تلخيص ما سبق أن ظاهرة الترادف في اللغة ظاهرة ثابتة ولم ينكرها إلا القليل من أهل العلم؛ والغالب في هذا الإنكار هو قصد إنكار التطابق للكلمات المتوافقة في المعاني؛ فهو أقرب إلى الخلاف اللفظي.

هذا وإن المثبتين لظاهرة الترادف – وهم عامة أهل العلم – يرون أن التطابق بين الكلمات المترادفة قليل أو نادر؛ وعامة الكلمات المترادفة تستقل بجزء من المعنى؛ ومع هذا قد يوجد كلمات مترادفة متطابقة لاسيما إذا كانت أسماء لآلات كالسكين والمدية.

4- المبحث الثاني: الترادف في القرآن

بعد أن قررنا ثبوت ظاهرة الترادف في اللغة؛ وأن الغالب الأكثر فيها هو عدم التطابق في المعاني، فهل هذا الحكم يشمل القرآن الكريم؟

للجواب على هذا السؤال سينتظم الكلام فيه على فرعين:

4-1 الفرع الأول: هل للقرآن تفريق خاص بين المترادفات:

الأصل أن القرآن الكريم جارٍ على سنن العرب في لغتها؛ فالله تعالى أكد عربية القرآن في آيات كثيرة جدا؛ ففي السور المكية: كما قال تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: 2]، ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [طه: 113]، ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (*) قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: 27-28].

(1) شرح مختصر ابن الحاجب، للبابرتي (1/ 225)، مكتبة الرشد، ط 1، 1426هـ.
(2) الفائق في أصول الفقه لصفي الدين الهندي (ت: 715هـ) (1/ 66)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1426هـ.

واستمر هذا التأكيد على عربية القرآن في السور المدنية أيضا؛ كما في قوله تعالى ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: 3]، ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنْذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [الشورى: 7]، ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: 3].

بل وصف الله تعالى القرآن باللسان العربي: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (*) نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (*) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ (*) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: 192-195]، ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: 103]

وبناء عليه فكل ما يجرى في ظواهر اللغة العربية يجري في القرآن الكريم، ولا استثناء من ذلك إلا بدليل.

ولما كان القرآن الكريم جاء على أفصح اللغة وليس فصيحها فقط؛ كان الأصل في الكلمات عدم الترادف؛ وإن وجد الترادف فالأصل فيه عدم التطابق، بل لكل من الكلمات المترادفات معنى زائد أو جانب تميز.

قال القرافي (ت: 684هـ): "والأصل عدم الترادف ومهما أمكن تكثير فوائد كلام صاحب الشرع وجعل مدلول لكل دليل فهو أولى من الترادف والتأكيد"[1].

بل بالغ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فقال: "الترادف في اللغة قليل، وأما في ألفاظ القرآن فإما نادر وإما معدوم، وقَلَّ أن يعبر عن لفظ واحد بلفظ واحد يؤدي جميع معناه، بل يكون فيه تقريب لمعناه، وهذا من أسباب إعجاز القرآن"[2].

ومن هنا؛ من أدعى أن للقرآن اصطلاحا خاصا في التفريق بين مترادفين ليس معروفا في اللغة العربية وغير جار على سننها؛ فعليه الدليل الظاهر والاستقراء التام والانتصار بكلام من سبقه من أهل التخصص والعلم.

وعند علماء الأصول: حقائق الاصطلاحات ثلاث:

حقيقة لغوية، حقيقة عرفية، حقيقة شرعية.

و"الْحَقِيقَة اللُّغَوِيَّة هِيَ مَا أفيد بِهِ مَا وضع لَهُ فِي أصل اللُّغَة، والحقيقة الْعُرْفِيَّة مَا أفيد بِهِ مَا وضع لَهُ فِي أصل الْعرف، والحقيقة الشَّرْعِيَّة هِيَ مَا أفيد بِهِ مَا وضع لَهُ فِي أصل الشَّرْع"[3].

(1) الفروق للقرافي (3/ 114)، دار عالم الكتب، ولم يذكر الطبعة ولا التاريخ.
(2) مقدمة في أصول التفسير (ص: 17).
(3) المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري [ت: 436هـ]، (2/ 405)، دار الكتب العلمية، ط 1، 1403هـ، وانظر: التقريب والإرشاد للإمام أبي بكر الباقلاني [ت: 403هـ]، (1/ 128)، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط 2، 1418هـ.

وهذا يؤكد على جواز وقوع اصطلاح خاص بالشرع يختلف عن الحقيقة اللغوية، وقد يكون هذا اصطلاحا خاصا بالمترادفات أيضاً.

2-4 الفرع الثاني: القواعد الضابطة للتفريق بين المترادفات:

يمكن أن نضع مجموعة من الضوابط في التفريق بين المترادفات القرآنية مأخوذة من كلام أهل العلم لاسيما أهل اللغة وأهل التفسير، وهي:

1. "الأصل عدم الترادف لإخلاله بالفهم عند اختلاف علم المتخاطبين بالمترادفين"[1].
2. "الأصل في الألفاظ أن تكون متباينة لا مترادفة"[2].
3. "الترادف على خلاف الأصل أي: خلاف الراجح حتى إذا تردد لفظ بين كونه مترادفا وكونه غير مترادف فحمله على عدم الترادف أولى، وإن كان خلاف الأصل؛ لأنه تعريف لما سبق تعريفه"[3].
4. الأصل أن الفرق بين المترادفات هو ما دلت عليه اللغة؛ ولا يحاد عن ذلك إلا باستقراء تام.
5. يجوز أن يكون القرآن الكريم له اصطلاح خاص في التفريق بين مترادفين؛ ولكن بعد الاستقراء التام وعدم الانخراط في كل أمثلته، ويكون مما تنبه له العلماء ونصوا عليه.

5- المبحث الثالث: التفريق بين المترادفات المقبولة والمردودة:

ونأتي إلى بيت القصيد من مبحثنا؛ وهي النماذج المنتشرة بين الناس، وما هو المقبول منها والمردود بناء على القواعد والتأصيل السابق.

ولذلك قسمت هذا المبحث إلى فرعين:

1-5 الفرع الأول: نماذج مقبولة في التفريق بين المترادفات، ومنها:

1. أسماء الله عز وجل: الكريم والرحمن والرزاق والغفور والرحيم والجبار والمتكبر...إلخ.
2. أسماء الجنة: دار السلام، دار الخلد، دار المقامة... إلخ.
3. أسماء النار: لظى، الجحيم، الهاوية، الحطمة، جهنم، سقر، سعير.
4. أسماء القرآن: الفرقان، الذكر، الكتاب، التنزيل...الخ.

(1) التحصيل من المحصول، لسراج الدين الأرموي [ت: 682هـ]، (1/ 210)، تحقيق عبدالحميد أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1408هـ.
(2) مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، للتلمساني (ص: 480)، المكتبة المكية، ط 1، 1419هـ.
(3) نهاية السول شرح منهاج الوصول للأسنوي (ص: 105)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1420هـ.

5. أسماء اليوم الآخر: القيامة، التغابن، الحساب، اليوم الموعود، يوم الخروج، يوم الوعيد...الخ.
6. أسماء النبي ﷺ: محمد، أحمد، الرسول، الشاهد، المبشر، الرؤوف الرحيم، السراج المنير...الخ.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله (ت: 751هـ): "فالأسماءُ الدالَّة عَلَى مسمًّى واحدٍ نوعان:

أحدهما: أن يَدُلَّ عليه باعتبار الذات فقط، فهذا النوع هو المترادفُ ترادفًا محضًا، وهذا كالحِنْطة والقمح والبُرِّ، والاسم والكُنْيَةِ واللَّقب، إذا لم يكن فيه مَدحٌ ولا ذمٌّ، وإنما أُتِي به لمجرد التعريف.

والنوع الثاني: أن يدلَّ على ذاتٍ واحدة باعتبار تبايُنِ صفاتها، كأسماء الربِّ تعالى، وأسماءِ كلامه، وأسماءِ نبيِّه، وأسماءِ اليوم الآخر. فهذا النوع مُترادِفٌ بالنسبة إلى الذات، متباينٌ بالنسبة إلى الصِّفات. فالربُّ والرحمن والعزيز والقدير والمَلِكُ يدلّ على ذاتٍ واحدةٍ باعتبار صفاتٍ متعدِّدة، وكذلك البشير والنَّذير والحاشر والعاقِبُ والماحِي، وكذلك يوم القيامة ويوم البعث ويوم الجَمْع ويوم التَّغابُن ويوم الآزِفَة، ونحوها، وكذلك القرآن والفرقان والكتاب والهُدى ونحوها، وكذلك أسماء السَّيف، فإنَّ تعدُّدَها بحسب أوصافٍ وإضافاتٍ مختلفةٍ، كالمهنَّد والعَضْب والصَّارم ونحوها، وقد عرَفتَ تبايُنَ الأوصاف في أسماء المحبَّة"[1].

7. الرسول والنبي:

ذهب بعض العلماء أن لا فرق بين النبي والرسول، ولكن ذهب الجمهور للتفريق بينهما، وعلى قول الأكثر الفرق هو أن: الرسول من أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه، والنبي من أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه، وبعضهم يرى أن النبي من جاء لتجديد شرع من قبله، والرسول من جاء بشرع جديد، وبعضهم يرى أن الرسول يأتي لأمة مشركة ليدعوهم إلى التوحيد، والنبي يأتي لأمة موحدة ليعلم الشريعة[2].

8. الخوف والخشية:

فرق الله تعالى بين الخشية والخوف في سياق واحد مثل قوله سبحانه ﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ﴾ [الرعد: 21]، فـ "الفرق بين الخشية والخوف: أن الخشية تكون عن علم، والخوف لا يلزم أن يكون عن علم؛ فالخشية تكون من عِظَمِ المخشي"[3].

(1) روضة المحبين ونزهة المشتاقين (ص: 86)، ط1، دار عطاءات العلم.
(2) النبوات لابن تيمية (2/ 718).
(3) تفسير العثيمين (1/ 43).

9. الخشوع والخضوع:

"قال تعالى: (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ* الَّذِينَ هُمْ فِي صَلاتِهِمْ خاشِعُونَ) [المؤمنون: 1، 2] وقال سبحانه: (فَلا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ) [الأحزاب: 32] يفترق الخشوع عن الخضوع، بأننا لا نخشع إلا عن انفعال صادق بجلال من نخشع له، أما الخضوع فقد يكون تكلفا عن نفاق وخوف، أو تقية ومداراة. والعرب تقول: خشع قلبه، ولا تقول: خضع، إلا تجوزا. والخشوع من أفعال القلوب"[1]، والخضوع للجوارح.

10.المطر والغيث:

ذهب بعض أهل العلم أن المطر في القرآن يأتي للعذاب، والغيث للرحمة: فقد جاء ذكر المطر في القرآن في ﴿إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ﴾ [النساء: 102]، ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف: 84]، ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ [الأنفال: 32]، ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ مَنْضُودٍ﴾ [هود: 82]، ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ﴾ [الحجر: 74]، ﴿الْقَرْيَةِ الَّتِي أُمْطِرَتْ مَطَرَ السَّوْءِ﴾ [الفرقان: 40]، ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذَرِينَ﴾ [الشعراء: 173]، ومثلها في النمل [النمل: 58]، بل حتى قوله تعالى ﴿قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الأحقاف: 24]، فالمقصود به العذاب.

والغيث ذكر في القرآن في ثلاثة مواضع كلها جاءت بمعنى الرحمة كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ ﴾ [لقمان: 34]، ﴿وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الشورى: 28]، ﴿كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا﴾ [الحديد: 20]، ومنه قوله ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ [يوسف: 49].

11.البخل والشح:

البخل المعروف، والشح بخل مع حرص[2].

(1) ألف سؤال وجواب في القرآن الكريم، قاسم عاشور، (ص: 17)، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2001م.
(2) تفسير الماتريدي (10/ 45).

2-5 الفرع الثاني: نماذج مردودة في التفريق بين المترادفات:

1. الفرق بين العام والسنة:

"والسَّنة يغلب استخدامها في الأزمة والقحط والجدب، والعام يغلب استخدامه في الرَّخاء والعطاء والخصب. ولذلك قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ﴾ [الأعراف: 130] أي بالقحط والجدب، وفي دعاء النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم على المشركين، قال صلى الله عليه وسلم: "اللَّهمَّ اشْدُدْ وطأتك على مُضَرَ، اللَّهمَّ اجعلْها سنين كَسِني يُوسُفَ"، أمَّا العام، فيستخدم غالباً في الرَّخاء، قال تعالى: {ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ} [يوسف: 49]. وقال البقاعي في "نظم الدّرر" في قوله تعالى: {فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ} [العنكبوت: 14]: "وعبَّر بلفظ {سَنَةٍ} ذمّاً لأيام الكفر، وقال: {عَامًا} إشارة إلى أنَّ زمان حياته عليه الصَّلاة والسلام"[1].

ويضعف هذا القول أن قوله تعالى ﴿وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ [الأحقاف: 15]، ليس فيها ذم للسنة، وكذلك قوله سبحانه ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: 96]، ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: 47]، ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة: 5].
وكذلك في لفظ العام، مثل قوله سبحانه ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُوَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيُحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [التوبة: 37] وهذا سياق ذم، ومثل قوله تعالى ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ [التوبة: 126].
وقال ابن عاشور (ت: 1393هـ) رحمه الله في قوله تعالى ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: 14]: "وأوثر تمييز ألف بـ (سنة) لطلب الخفة بلفظ (سنة)، وميز خمسين بلفظ (عاما) لئلا يكرر لفظ سنة"[2].

2. الفرق بين الريح والرياح:

قال الإمام ابن قيم (ت: 751هـ) رحمه الله: "ومن هذا الباب ذكر الرياح في القرآن جمعًا ومفردة؛ فحيث كانت في سياق الرحمة أتت مجموعةً، وحيث وقعت في سياق العذاب أتت مفردةً، سرُّ ذلك: أنَّ رياح الرحمة مختلفة الصِّفات والمهابِّ والمنافع، وإذا هاجت منها ريحٌ أنشأ لها ما يقابلها ما يكسر سَوْرتها

(1) غرر البيان من سورة يوسف في القرآن، (ص: 110)، دار الفاروق، عمان، ط1، 1431هـ.
(2) التحرير والتنوير لابن عاشور (222/20)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.

ويصدم حِدَّتها، فينشأ من بينهما ريحٌ لطيفة تنفع الحيوان والنبات، فكل ريح منها في مقابلها ما يعدلها ويردّ سَوْرتها، فكانت في الرحمة رياحًا. وأما في العذاب: فإنها تأتي من وجهٍ واحد وصِمام واحد، لا يقوم لها شيء ولا يعارضها غيرُها، حتى تنتهي إلى حيث أُمِرَت، لا يرد سَوْرتها ولا يكسر سرَّتها، فتمتثل ما أُمِرَت به وتصيب ما أُرسلت إليه. ولهذا وصف -سبحانه- الريحَ التي أرسلها على عادٍ بأنها عقيم، فقال تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: 41]، وهي التي لا تُلْقح ولا خير فيها، والتي تُعْقِم ما مَرَّت عليه"[1].

ثم خشي أن يستدرك عليه قول الله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ} [يونس: 22]؛ فقال:

"..ثم تأمل كيف اطرد هذا إلا في قوله تعالى في سورة يونس: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ} [يونس: 22] فذكر ريح الرحمة الطيبة بلفظ الإفراد؛ لأن تمام الرحمة هناك إنما تحصل بوحدة الريح لا باختلافها، فإن السفينة لا تسير إلا بريحٍ واحدة من وجه واحد تسيرها، فإذا اختلفت عليها الرياح وتصادمت وتقابلت؛ فهو سبب الهلاك، فالمطلوب هناك ريح واحدة لا رياح، وأكَّدَ هذا المعنى بوصفها بالطِّيْب دفعًا لتوهُّمِ أن تكون ريحًا عاصفة، بل هي مما يُفرح بها لِطِيْبها"[2].

وهذا القول وإن كان له وجاهة بحسب الغالب إلا أنه يشكل عليه أن بعض الآيات جاءت قراءتها في المتواتر بريح و رياح في الموضع نفسه؛ مثل قوله تعالى ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: 18] فكلمة (ريح) فيها قراءتان: ريح ورياح[3]، وهكذا في غالب الآيات .

3. الفرق بين المدينة والقرية:

قال بعضهم: "اعتمد القرآن الكريم على طبيعة الناس في مسمّياته للتجمعّات السكّانيّة، فإذا كان المجتمع مُتّفقًا على فِكْرة واحدة أو مِهنةٍ واحدة أسماه القرآن قرية ونحن نقول مثلاً: القرية السياحيّة، القرية الرياضيّة ففي سورة الكهف (حتّى إذا أتَيا أهْل قريةٍ استطعما أهلها فأبَوْا أنْ يُضَيّفوهمَا) [الكهف: 77] فعندما اتّفق المُجتمع على البُخْل أسماه القرآن الكريم قرية. وفي سورة يس: (وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءهَا الْمُرْسَلُونَ) [يس: 13] عندما اتّفقوا على الكُفْر أسماها القرآن أيضًا قرية. وعندما اتّفق قوم لوط عليه السلام على معصية واحدة قال تعالى: (ونجّيناه من القرية التي كانت تعْمل

(1) بدائع الفوائد لابن القيم، (207/1)، حققه علي العمران، دار عطاءات العلم، الرياض، ط5، 1440هـ.
(2) المرجع السابق (207/1).
(3) انظر: مصحف الصحابة في القراءات العشر، (ص: 256).

الخبائث) [الأنبياء: 74]. أما عِندما يُطلق القرآن الكريم مُسمّى مدينة فيكون المُجتمع فيه الخير وفيه الشرّ، أو يكون سكّانه في عداء مع بعضهم؛ والدليل على ذلك أنّ القرآن الكريم أطلق على يثرب اسم: مدينة، وذلك لوجود منافقين وصحابة مؤمنين بنفس المجتمع، فقال تعالى: (وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ) [التوبة: 101].

لذلك لم يردْ في القرآن الكريم أنّ الله سبحانه قد أهلك مدينة، بل يُهلك القرى الكافرة تمامًا أي يأتي الهلاك عندما يعمّ الكُفر في المجتمع.

ومن العجيب في سورة يس، أنه عندما أسلم أحد الأشخاص، أصبحت القرية الكافرة مدينة، فيها الكفر وفيها الإيمان، لذلك قلب القرآن الكريم التسمية فورًا وبذات الحَدَث منْ قرية إلى مدينة حيث قال في بداية القصة (وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ) [يس: 13] فلما أعلن أحد أهلها إسلامه سمّاها مدينه: (وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى)[يس: 20]"[1].

وهذا من الكلام الذي لا أساس له من الصحة، قد ورد في نصوص الوحي إطلاق اسم "القرية" واسم "المدينة" على مسمى واحد.

كقوله تعالى في سورة الكهف: (فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ **قَرْيَةٍ** اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا) [الكهف: 77]، ثم قال تعالى: (وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي **الْمَدِينَةِ**) [الكهف: 82].

وفي سورة يس: (وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ **الْقَرْيَةِ** إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ) [يس: 13]، ثم قال تعالى: (وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى **الْمَدِينَةِ** رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَاقَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ) [يس: 20].

قال الشوكاني (ت: 1173هـ) رحمه الله تعالى: " (وَأَمَّا الْجِدَارُ) يعني: الذي أصلحه (فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ) هي القرية المذكورة سابقا، وفيه جواز إطلاق اسم المدينة على القرية لغة"[2] .

وقال القرطبي (ت: 671هـ) رحمه الله تعالى: "ودل قوله: (فِي الْمَدِينَةِ) على أن القرية تسمى مدينة، ومنه الحديث (أمرت بقرية تأكل القرى) -أي المدينة المنورة-، وفي حديث الهجرة (لمن أنت) فقال الرجل: من أهل المدينة، يعني مكة"[3].

(1) مقال في موقع جريدة الراية القطرية، على الشبكة العالمية، بعنوان (الفرق بين القرية والمدينة في القرآن الكريم).
(2) فتح القدير (3/ 419 - 420).
(3) تفسير القرطبي (13/ 354).

وقال ابن كثير (ت: 774هـ) رحمه الله تعالى: "في هذه الآية دليل على إطلاق القرية على المدينة؛ لأنه قال أولا (حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ)، وقال هاهنا: (فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ)، كما قال تعالى: (وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ)، (وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ)، يعني: مكة والطائف"[1].

4. الزوجة والمرأة:

"هي زوجة مادامت موافقة للزوج؛ فإذا تعطلت آية الزوجية من السكن والمودة والرحمة بخيانة أو تباين في العقيدة أو بعقم أو ترمل، فامرأة لا زوج:

"لقوله تعالى: وَمِنْ آياتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْواجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْها وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً [الروم:21]. وقوله تعالى: وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنا هَبْ لَنا مِنْ أَزْواجِنا وَذُرِّيَّاتِنا قُرَّةَ أَعْيُنٍ [الفرقان: 74] وقوله تعالى لما استجاب لزكريا وحققت الزوجية حكمتها: (فَاسْتَجَبْنا لَهُ وَوَهَبْنا لَهُ يَحْيى وَأَصْلَحْنا لَهُ زَوْجَهُ) [الأنبياء: 90]:

وأما قوله تعالى: (امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُراوِدُ فَتاها عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَها حُبًّا) [يوسف: 30] وقوله تعالى: (امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كانَتا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبادِنا صالِحَيْنِ فَخانَتاهُما) [التحريم: 10] وقوله تعالى: (وَكانَتِ امْرَأَتِي عاقِراً فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا) [مريم: 5]"[2].

وهذا التفريق لم يقل به أحد من سلف الأمة، ولا تدل عليه اللغة، وإنما اجتهاد غريب؛ وينقضه قوله تعالى ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: 4]؛ فهنا توافقا في دينهم وليس بينهما خيانة ولا تباين، ومع هذا سماها امرأته، وبناء على التفريق السابق ينبغي أن تسمى زوجة.

ومثله ﴿وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ﴾ [هود: 71]، وفي سارة كمال التوافق مع إبراهيم عليه السلام، ولم يقل زوجته.

وهذا ما وجدته من أمثلة، والأمر يحتاج إلى تتبع ورصد.

6- الخاتمة:

وفي نهاية البحث هذه أهم النتائج والتوصيات:

1. الترادف من الظواهر اللغوية ذات الأهمية العالية والبلاغة السامقة في اللغة العربية.

(1) تفسير ابن كثير (5/ 185).
(2) ألف سؤال وجواب في القرآن (ص: 19).

2. الترادف لا يعني التطابق، وهو دليل على ثراء اللغة واتساع مفرداتها وتنوع كلماتها.
3. الترادف دليل على دقة اللغة العربية في التعبير عن المعاني؛ حيث يزيد المعنى – في غالبها- على معنى الكلمات الأخرى.
4. الأصل في الكلمات عدم الترادف لاسيما في القرآن الكريم، وهو واقع في القرآن الكريم كما هو في اللغة.
5. لا يصار إلى التفريق بين معاني المترادفات إلا بتتبع كامل وقول سابق؛ ويغلب الضعف على ما انفرد به بعض المعاصرين في التفريق بين معاني المترادفات القرآنية.

وأوصي بمزيد البحث في ما ذكره المعاصرون من تفريق بين المترادفات القرآنية؛ لحاجته إلى تتبع ونقد.

ونسأل الله تعالى أن يغفر لنا الزلل ويجبر لنا الخلل
ويتقبل من العمل القليل هو مولانا ونعم الوكيل

قائمة المصادر:

1. آداب البحث والمناظرة، للشنقيطي، تحقيق سعود العريفي، دار عطاءات العلم، الرياض، ط5، 1441هـ.
2. الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، علق عليه عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، دمشق، ط2، 1402هـ.
3. أسرار الترادف في القرآن الكريم، د علي اليمني دردير، ط دار ابن الحنظل، 1405هـ.
4. ألف سؤال وجواب في القرآن الكريم، قاسم عاشور، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2001م.
5. المسند للإمام أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، وبإشراف د عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ.
6. الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، ليحيى العمراني، تحقيق سعود المخلف، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط 1، 1419هـ.
7. صحيح البخاري، تحقيق د مصطفى البغا، دار ابن كثير، دمشق، ط5، 1414هـ
8. بدائع الفوائد لابن القيم، حققه علي العمران، دار عطاءات العلم، الرياض، ط5، 1440هـ.
9. البلغة الى أصول اللغة، محمد صديق خان القنوجي، تحقيق الباحثة سهاد السامرائي، جامعة تكريت، كلية التربية للبنات.
10. التحرير والتنوير لابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.

11. التحصيل من المحصول، لسراج الدين الأرموي، تحقيق عبدالحميد أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1408هـ.
12. الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق للدكتور محمد نور الدين المنجد، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط 1، 1997م
13. التعريفات للجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1403هـ.
14. تفسير القرآن العظيم، للإمام ابن كثير، تحقيق سامي السلامة، دار طيبة للنشر، الرياض، ط2، 1420هـ.
15. تفسير العثيمين، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1423هـ.
16. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، للإمام محمد القرطبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م
17. تفسير الماتريدي، تحقيق د مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1426هـ.
18. التقريب والإرشاد للإمام أبي بكر الباقلاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1418هـ.
19. مسند الدارمي، تحقيق حسين أسد، دار المغني للنشر والتوزيع، ط1، 1412هـ.
20. روضة المحبين ونزهة المشتاقين، ط1، دار عطاءات العلم.
21. السلسلة الصحيحة، للألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1415هـ.
22. شرح مختصر ابن الحاجب، للبابرتي، مكتبة الرشد، ط 1، 1426هـ.
23. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان الحميري، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط 1، 1420هـ.
24. غرر البيان من سورة يوسف في القرآن، دار الفاروق، عمان، ط1، 1431هـ.
25. الفائق في أصول الفقه لصفي الدين الهندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1426هـ.
26. فتح القدير للإمام الشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، ط1، 1414هـ.
27. الفروق للقرافي، دار عالم الكتب، بدون ذكر الطبعة ولا التاريخ.
28. في فقه اللغة العربية، للدكتور التركستاني، دار الميمنة، ط1، 1441هـ
29. الكتاب لسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1408هـ.
30. مجموع الفتاوى لابن تيمية، جمع عبدالرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1425هـ
31. المحصول في أصول الفقه، للزاري، تحقيق طه العلواني، مؤسسة الرسالة، ط 3، 1418هـ.
32. مصحف الصحابة في القراءات العشر، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط1، 2004م.

33. المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري، دار الكتب العلمية، ط 1، 1403هـ
34. المعجم الكبير للطبراني، حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، 1415هـ
35. معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر، 1399هـ.
36. مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، للتلمساني، المكتبة المكية، ط 1، 1419هـ.
37. مقال في موقع جريدة الراية القطرية، على الشبكة العالمية، بعنوان (الفرق بين القرية والمدينة في القرآن الكريم).
38. مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1409هـ
39. موسوعة الكلمة وأخواتها، للدكتور أحمد الكبيسي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 2017م.
40. النبوات لابن تيمية، تحقيق عبدالعزيز الطويان، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1420هـ.
41. نفائس الوصول في شرح المحصول، للقرافي، تحقيق عادل عبدالموجود، مكتبة الباز، ط1، 1416هـ.
42. نهاية السول شرح منهاج الوصول للأسنوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1420هـ.